مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337 الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 11 / العدد: 01 / 2023	تاريخ إرسال المقال: 2022/11/07	تاريخ القبول: 2023/07/23	تاريخ النشر: 2023/07/31	الصفحة: 186–198

أثر المتغيرات العالمية في ظاهرة العنف المجتمعي

The impact of global changes on the phenomenon of community violence

كلثوم بلعلمي	جامعة الجزائر 3– (الجزائر).	belalmikaty@gmail.com

ملخص:

يهدف المقال إلى دراسة ظاهرة العنف في ظل متغيرات عالمية راهنة أدت إلى اتساع دائرته، وايضاح عوامل تباين معدلاته من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، والتطرق إلى تعدد أشكاله: العنف المجتمعي، العنف الرمزي، العنف الجنسي، العنف الإلكتروني، وسنبيّن اشكالية التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالعنف وكل هذا في ضوء نظريات اجتماعية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: العنف المجتمعي، الإكراه، الهيمنة الذكورية، المتغيرات الوبائية، الاقتصادية، البيئية، الثقافية، التنشئة الإجتماعية.

Abstract:

The article aims to study the phenomenon of violence in light of current global changes that led to the expansion of its circle, as well as its manifestations from one society to another and from one cultural environment to another, and addressing the enumeration of its forms: societal violence, symbolic violence, sexual violence, electronic violence, while highlighting the role of socialization and its relationship to violence and all this in the light of different social theories.

Keywords: Community violence, forms of violence, global variables, cultural environment, social upbringing.

عنوان المقال: أثر المتغيرات العالمية في ظاهرة العنف المجتمعي	اسم ولقب المؤلف: كلثوم بلعلمي	المجلد: 11 / العدد: 01 / 2023	الصفحة: 186– 198

مقدمة:

تعتبر ظاهرة العنف المجتمعي سلوكا غير عقلاني ومنبوذا، متجذر في تعقيد الميول والمصالح المتعارضة، وقد أدى إلى تفكك الجماعة نفسها إلى حد معين. – من منطلق حرمان الآخرين، تحقيقاً لمصالح شخصية معينة، فإن استخدام العنف اللفظي أو الجسدي، الاعتداء على الآخرين، وخرق القانون سلوكيات ضارة. يرتكب بعض الأفراد أعمال عنف جسدي ضد الضحايا في الأماكن العامة، مثل أعمال الشغب وحروب العصابات، وهجمات القناصة، والتنمر، والتعذيب، والهجمات في مكان العمل، والهجمات الإرهابية، والاعتداء الجنسي، والاعتداء الجسدي والعاطفي، والتطهير العرقي. تظهر الأبحاث أن تعاطي الكحول والمخدرات والوضع الاقتصادي وغياب الردع الديني وعدم التسامح هي أكبر أسباب العنف الاجتماعي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن التطورات التكنولوجية قد أدت إلى ظهور مظاهر عنف غير تقليدي. نظرًا لقدرتها على خلق بيئة من الحرية غير المسؤولة، فإن هذا يمثل تهديدًا كبيرًا، وقد تكون عواقبه مدمرة. وعليه سنحاول من خلال هذا المقال الإشارة إلى خطورة ظاهرة العنف على المجتمعات والوقوف على أهم المتغيرات التي أدت إلى تفاقمها في الآونة الأخيرة سواء تعلق الأمر بالمتغيرات الاقتصادية، المتغيرات البيئية المناخية، المتغيرات الصحية، التكنولوجية. وعليه نطرح الإشكالية التالية: **كيف تؤثر المتغيرات العالمية الراهنة على انتشار العنف واتساع دائرته؟** وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

1-تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية عالميا وعلى مستوى الحكومات بسبب جائحة كورونا أدت إلى زيادة العنف الأسري.

2-تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم العنف ضد النساء والفتيات.

3-التطورات التكنولوجية تفرز مخاطر أمنية وتحوّل طبيعة العنف.

سنتطرق إلى تعريف العنف وذكر المفاهيم المرتبطة به

أولا–تعريف العنف والمفاهيم المرتبطة به:

1–تعريف العنف: من المعلوم أن العنف نوعان : عنف فيزيائي يكون بإلحاق الضرر بالآخرين جسديا وماديا وعضويا، وعنف رمزي مهذب يكون بواسطة اللغة، والهيمنة، والإيديولوجيات السائدة، والأفكار المتداولة، ويكون كذلك عن طريق السب، والقذف، والشتم، ، والعنف الذهني .لذا يعرفه بياربورديو بقوله:" العنف الرمزي هو عبارة عن عنف لطيف وعذب، وغير محسوس، وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياه أنفسهم، وهو عنف يمارس عبر الطرائق والوسائل الرمزية الخالصة.اي عبر التواصل،

وتلقين المعرفة، وعلى وجه الخصوص عبر عملية التعرف والاعتراف، أو على الحدود القصوى للمشاعر والحميمات"(**بورديو، بيار (2009)، ص88**)

2–المفاهيم المرتبطة بالعنف:

أ– العدوانية: يرتبط مفهوم العنف بمفهوم العدوانية، وخاصة عند استشكال العنف المادي الذي يفضي إلى استدعاء معاني التهجم والمهاجمة والاستعمال المفرط للقوة المادية والاعتداء على حرمة جسد الغير وإلحاق الضرر المادي به (**توفيق إبراهيم ،حسين(1999)، ص42**) من المهم أن نبين أن الفعل العنفي لا يتأسس بالضرورة بوصفه استجابة لعدوانية تجاه الآخر، إذ قد تكون ضحيته من دون علم بمسبباته وبوقائع اندلاعه ولا يتعلق بعض من أشكاله المادية خاصة المادية بالاعتداء الجسماني. وفضلا عن ذلك لا يكون العنف، بما هو إرادة واعية أو غير واعية لخلق ضحية معلومة أو مخصوصة، حقيقية أو وهمية، ذا موضوع جسماني أو مادي دائما، بل يتخذ، في أحيان كثيرة، صورة إكراه للغير على الفعل والتصرف على غير إرادته الحرة أو منعه من ممارسة حقوق يجيزها لنفسه **(Lasserre, Jean (2000),p9)** ولا يمنع ذلك أنه يلحق الضرر يمنع ذلك أنه يلحق الضرر ويحدث الألم ويخلف القهر (**Collectif,(1989),p152**)، بل يمكن أن يكون قاتلا .

ب–الصراع: يعتبر مفهوم الصراع وما يرتبط به من مواجهة وتمرد وانتفاضة واحتجاج وثورة أطر تتأكد فيها أداتية العنف، وهذا يعني أن التقاء المواجهة والعنف في الأدوات والرهانات ممكن. إن الانتقال دائم الاحتمال من الصراع إلى العنف هو تحول من مجال صراعي تنافسي وتنازعي في اطار رابط اجتماعي يحتفظ بالمتنافسين ويشرعن للدولة (بمفهومها الفيبري) احتكار ممارسة العنف وأسسته **(Weber, Weber (1995),p210)**، إلى مجال تنافري يكون فيه الرابط الاجتماعي القائم هو ذاته المستهدف واقعا تحت طائلة التفكيك.

جوهر العنف الاجتماعي المتولد عن تصعيد الصراع هو تهديد لقواعد العيش الجمعي عبر نزعة الشرعية عن استمرار الرابط الاجتماعي **(Roché, Sebastian(1996), p33)**. إن انزياح العلاقات الصراعية إلى ممارسة عنفية يكون عبر خلق ما يسميه إهنبرغ بالفرد الملتبس فردا قلقا يحمل هوية موسومة بشعور عدم الآمان والريبة من **الغير. (Ehrenberg, Alain (1995), p53)**

ج–الإكراه: يعرف العنف خارج صنوفه المرادفة للاستقواء المادي وللاستخدام المفرط للقوة المادية وآثارها الجسمانية والمادية على الضحية، بأنه كل إكراه للآخر (**بدوي، أحمد زكي(2009)، ص441**) سلبه حريته ويرغمه على فعل أو عمل مالم يكن ليأتيه لولا هذا التأثير. فاعتبار العنف فعل قهر للغير وتعطيل إرادة الفعل الحر لديه يفضي إلى مدلول الإكراه، فتوظيف القوة أو التهديد بها هو فعل مادي يحمل في قصده التوظيفي نية ممارسة العنف.

ثانيا–الإتجاهات المفسرة لظاهرة العنف:

تصدى العديد من الفلاسفة والمفكرين لظاهرة العنف، سواء من خلال إظهار خطورتها ودراسة آثارها في المجتمع، أو من خلال الدفاع عن العنف كآلية لإحلال التوازن داخل المجتمع، أمثال ابن خلدون، ورواد العقد الاجتماعي، وكارل ماركس، وماكس فيبر، وفرويد، وإيريك فروم، وهابرماس، وسارتر، وميشال فوكو.

1–الإتجاه البيولوجي: (**الوريكات عواد، عايد(2008)، ص ص17–25**)، تولي هذه النظريات اهتماما حصريا للغرائز البيولوجية كالعوامل الوراثية والخصائص المورفولوجية للفرد في تفسير العنف، ومن أبرز ممثليها داروين، ولورنس،ولومبروزو.

2–الإتجاه السيكولوجي: (**فرج عبد القادر، طه(1993)، ص77**)، يمثلها علماء التحليل النفسي، الذين يفسرون العنف، باعتباره طاقة عقلية عامة، يلعب دورا مهما في الصراعات العقلية حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن العدوانية ليست شرا مطلقا بل أنها طاقة حيوية على شكل توتر يمكن استغلاله وتوجيهه في الاتجاه السلبي أو الإيجابي حسب الظروف والاعتقاد بوحدة وثبات الطبيعة الإنسانية.

3–الإتجاه السوسيولوجي: (**الحيدي، إبراهيم(2015)، ص ص 56–62**)، بالنسبة لعلماء الإجتماع يبدو العنف على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والمسيطرة. في المقابل، يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي و يتجسد في الخروج عن القواعد والإخلال بالمعايير واختراق دائرة المحظورات. تمرد الفرد، من خلال رفضه هذه العلاقة الإكراهية، أي رفضه للامتثال، فهو ما يدرجه **دور كايم** في خانة العنف، إذ إن علاقة الفرد غير السوية بمجتمعه تربك نطاقه وتمس من أداء آلياته النظامية .في هذا الاعتبار كل سلوك فردي يعبر عن نفسه في تعارض قصدي مع المعايير الجمعية هو سلوك مرضي لا معياري(**عنصر، العياشي (2022) ص.ص 73–80**). وعلى هذا الأساس تنبني الرؤية القانونية التي ترى الإكراه رديفا لفرض النظام وضبط العلاقات والحدود وتنظيم تشابك الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

4–الإتجاه الاقتصادي: (**سيد أحمد منصور، عبد المجيد (2003)، ص ص 123–130**) يؤكد الاقتصاديون عموما أن فهم ظاهرة العنف لا يتم دون كشف لعبة الجماعات المسيطرة التي تستغل قوى الطبيعة وثروات المجتمع ووسائله التقنية لخدمة مصالح ضيقة متخفية غالبا وراء إكراهات اقتصادية توصف بأنها حتمية وملقية المسئولية على القوانين الاقتصادية التي تعتبرها في موضوعيتها بمثابة قوانين طبيعية. مثل قانون العرض والطلب(سميث)، وقانون تزايد السكان بمتوالية هندسية، والإنتاج بمتوالية حسابية مالتوس) وتأثير التخطيط والسياسة على تعديل القوانين الاقتصادية (كينز)

ثالثا: الإفرازات الجديدة للتكنولوجيا والتحول في طبيعة العنف:

يشهد العالم تهديدات أمنية غير تقليدية ترتبط أغلبها بالتطورات التكنولوجية المتسارعة، والتي تأخذ أشكالا مختلفة من وقت لآخر. ولم تعد هذه التهديدات قائمة فقط بين الدول وحدها، ولكن بات هناك فاعلون من غير الدول لديهم القدرة على إحداث أضرار بالغة وخسائر كبيرة بالدول، وهؤلاء الفاعلين قد يكونوا جماعات أو حتى أفراد لديهم القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة. وكل هذه التهديدات من شأنها أن تؤثر على مستقبل العنف في العالم، حيث لم يعد العنف حكرا على استخدام الجيوش أو الأسلحة التقليدية، وإنما أصبحت الدائرة تستوعب العديد من الأدوات المستحدثة والآليات الأخرى الجديدة.من أبرز أنواع العنف الإلكتروني مايلي:

أ–العنف الإلكتروني: (**Blum Gabriella et Wittes Benjamin (2015),p11**)يمكن أن ينتج عن المخاطر الأمنية غير التقليدية تأثير على طبيعة العنف في العالم، وذلك في ظل أن العالم يشهد طفرة في استخدام الطائرات الموجهة بدون طيار، والتجسس الإلكتروني من قبل وكلات الأمن القومي، بالإضافة غلى التوجه العالمي نحو استخدام الروبوتات، فكل هذه الأدوات من شأنها ان تؤثر على مستقبل العنف سواء من حيث التحديات أو المخاطر الهائلة المرتبطة بها، حيث أنها خلقت أبعادا جديدة للعلاقة بين الأمن والخصوصية، والحرية، حيث أن الأفراد باتوا وبحسن نية يقومون بتبادل بياناتهم الشخصية وجعلها متاحة لأفراد وجماعات لايعرفونهم بشكل شخصي، وهي بيانات قد تستخدم لأغراض حسنة ومنها تجارية، ولكنها من ناحية أخرى قد تستخدم لتنفيذ أعمال إرهابية أو للجرائم المنظمة عبر الإنترنت. فانتشار الأجهزة المحمولة المتصلة بالإنترنت والتي ساعدت على تمكين الأفراد من انجاز مهام وأعمال كثيرة، غير أن ذلك أوجد فضاء سيبرانيا يمكن من خلاله استغلال الأفراد وابتزازهم وسرقتهم والهجوم عليهم.

ب– التحرش الإلكتروني: يعد من أكثر أنواع التحرش انتشارا واستمرارا وتكرارا، و يستهدف فيه الجاني ضحية أو ضحايا معينين ليسبب لهم اضطرابات عاطفية قاسية، وخوفا من الأذى الجسدي، إذ يقوم بإرهاب الضحايا من خلال التهديد بالعنف، ونشر مواد للتشهير بهم وإحراجهم بين العائلة أو الأصدقاء أو زملاء العمل، وينتهك خصوصيتهم بنشر معلوماتهم الحساسة مثل؛ الصور الشخصية جدا، أو أرقام الهوية، ويقترحون في بعض الأحيان أن الضحية ترغب بممارسة الإباحية مع أي أحد وهذا ما يسمى بالابتزاز الجنسي أو الانتقام الإباحي(**الصالحين، هلا**)، **2022**))

ج–الجريمة الإلكترونية: تتمثل الجريمة الإلكترونية بالوصول غير القانوني للبيانات الشخصية الحساسة، وتدمير هذه البيانات، ومنع المستخدم من الدخول إلى حاسوبه أو الوصول إلى بياناته،

وقد تؤدي مثل المستشفى فهذا سيؤدي بضرر كبير عليهم. هذه الجرائم إلى ضرر جسدي للأفراد؛ فمثلا إذا تم تعطيل أنظمة التحكم لحركة المرور أو خدمات

د–التهديدات المباشرة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:إذ يتم استخدام أنظمة الحواسيب فيما يتعلق بقضايا القتل والخطف والاغتصاب وأعمال العنف الجنسي، أو الابتزاز، مثل التدخل في الأجهزة الطبية مما يسبب إصابات أو وفيات، أو مهاجمة البنية التحتية الحيوية من خلال أجهزة الحواسيب.

رابعا :البعد السوسيولوجي والأنثروبولوجي للظاهرة:

يمكن مناقشة ظاهرة العنف بناءا على معطيات تم تجميعها من مصادر منظمات عالمية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية،ومنظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان، هذه المنظمات تعرض علينا تقارير تمكننا من تسليط الضوء والكشف عن أبعاد ظاهرة العنف التي أفرزتها متغيرات كتلك التي لها علاقة بجائحة كورونا، أو ما ينتج عن تغير المناخ والبيئة، وأخيرا التهديدات الناتجة عن التطور التكنولوجي.

1– جائحة كورونا وتفاقم العنف:

حسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية الصادر في مارس 2021 أن نحو 736 مليون فتاة وامرأة في الخامسة عشرة ومافوق تعرضن لاعتداء وغالبا على يد شريكهن. لذلك حذرت المنظمة من أن ثلث النساء في العالم هن ضحايا العنف الجسدي خصوصا الجنسي، وقد أسهمت الجائحة في تفاقم الأمور. حيث يجدن أنفسهم عالقات في هذا الوضع الأكثر عزلة وعلى الدوام مع الشريك الذي يسيء معاملتهن. وقد تسهم الصعوبات المادية والضغوط الناجمة عن وجود الأولاد في المنزل باستمرار ومشكلات أخرى ناجمة عن الجائحة، في التسبب بعنف جديد.

إن تعرض الفتيات للعنف الجسدي أو الجنسي يشكل مصدر قلق، فالمراهقة والبلوغ مرحلتان مهمتان للصحة والنمو وكذلك لبناء أسس لعلاقات سليمة. وتجدر الإشارة أ، مستويات العنف تتباين من إقليم لآخر ومن مجتمع لآخر حيث تشهد الدول الفقيرة عموما مستويات عنف تتعرض لها النساء أعلى من الدول الغنية وتعتبر أوقيانوسيا هي المنطقة الأكثر تأثرا بهذه الآفة مع تعرض 51% من النساء بين 150و 49 عاما، لهذه الاعتداءات. كما تأثرت جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء بشدة لذلك، ويسجل جنوب أوروبا أدنى معدل بنسبة 16%.

وأعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدرو سأدهانومغيبريسوس أن" العنف ضد النساء آفة متجذرة في كل الدول والثقافات ويلحق الأذى بملايين النساء وأسرهن "(**منظمة الصحة العالمية**)،(**2021**))

رغم أن العنف ظاهرة منتشرة في جميع الدول والثقافات إلا أننا وكما لاحظنا حسب تقرير منظمة الصحة العالمية، نلمس تباين في مستويات العنف بين المجتمعات وإن أخذنا في تفسير هذا الوضع فسيقودنا نمط الثقافة السائدة في هذا المجتمع أو ذاك، ففي المجتمعات الغربية توفر للمرأة إمكانات أكبر من خدمات وحقوق قانونية للخروج من علاقة عنيفة وهو شيء طبيعي وعادي في هذه المجتمعات، في حين نجد مجتمعات أخرى وخاصة العربية تعاني من موروثات ثقافية خاطئة فينتشر كل أنواع العنف وجرائم الثأر والشرف، كما يعتبر لجوء المرأة للإبلاغ عن تعرضها للعنف عار وعيب وخروج عن العرف والتقاليد، وبالتالي هي امرأة منبوذة ومتمردة خالفت المعايير والقيم المجتمعية، وهو ما يؤكد أن المجتمع يمارس إكراها على الأفراد أو ما يسميه **دور كايم** القهر الاجتماعي.

إن علاقة الفرد بالمجتمع تنبني عند **دور كايم** على محورية مفهوم الإكراه الذي يمارسه المجتمع على الفرد، ويلزمه بمنظومته المعيارية المهيكلة للنظام الاجتماعي، حيث يصاغ الفرد مجتمعيا عبر آلية التنشئة لخلق الشخص الاجتماعي لمجتمع بعينه. وبذلك يكون الفرد واقعا تحت الإكراه الجمعي الذي يلزمه بالامتثال للجمعي والمشترك من المدونة المعيارية والقيمية ترسيخا وإثباتا لاجتماعيته. في هذه الحالة لا ينكشف الإكراه والقهر المعنوي عن العنف (**برنو، فيليب(1975)، ص 145**)

إلا أن **بورديو** في تعريفه للعنف الرمزي يرى أنه ذلك الإكراه الناعم والسلس والمخاتل الذي يستخدم المشترك أداة لإعادة إنتاج الشروط الموضوعية لسيطرة المهيمن بنية هيمنته تتوصل إلى إقناع المقموع بأنه يعيش حالة من إكراه مشروعة"(**بيار بورديو**،(مرجع سبق ذكره)،ص62). يتأسس العنف الرمزي ضمن هذا السياق المقترن بالإكراه وبسلطة فرض يمارسها المهيمن مقابل تواطؤ المهيمن عليه الذي يستدمج علاقة الهيمنة، حيث يتوهم طبيعة تلك العلاقة، ويسهم في دعم شرعنتها، كما يتجلى في حالة الهيمنة الذكورية.

هكذا يكون العنف الرمزي مكونا من مكونات بنية العلاقة الإكراهية يديمها ويعيد إنتاجها ويدعم شروطها. إن تبرير النظام الاجتماعي الهيمني الذكوري، الذي يعتمد تمثلات للجسد الذكوري وللجسد الأنثوي ولاستعمالاتهما الجنسية خاصة، لبنية الهيمنة مثلا، إنما يشر عن" علاقة هيمنة من خلال تأصيلها في طبيعة بيولوجية هي نفسها بناء اجتماع مطبع" يدل هذا أن الذي يقع عليه الإكراه والهيمنة وهي المرأة إلا أنها تصبح مشاركة في ترسيخ هذه العلاقة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتي تنطلق من الأسرة، فتحرص الأم على ترسيخ مفاهيم متوارثة كأن يكون الأخ الأكبر في منزلة الأب ويتولى أمور الأسرة وممارسة تسلطه على باقي أفراد الأسرة حتى يؤكد ويبرهن رجولته للمجتمع وعليه من الواجب التزام أفراد أسرته بالطاعة والخضوع، حتى وإن كان هذا الأخ الأكبر منحرف وعاطل عن العمل، ناهيك عن تداول وتوارث الكثير من العادات الشائعة خاصة في مجتمعنا ويظل الكثير من أفراد المجتمع يؤمن بها وإن

كانت غير منطقية، أين يربطون القوة بالذكر وعليه يمنح له المجتمع التفضيل عن الجنس الآخر، فهو لا يعيبه شيء، مرضي عنه ومغفور له تجاوزاته وانحرافاته إن وجدت، وقد يصل في بعض الثقافات إلى مرتبة القداسة والتتويج، بينما الأنثى لا تحض بهذا المكانة فالمجتمع يرى أنها ضعيفة لا تملك القوة مثل الذكر، وبالتالي لا تملك حق اتخاذ القرار أو المعارضة أو الرفض، ما عليها إلا أن تستجيب لعادات وتقاليد مجتمعها، فهي تلقت تنشئة اجتماعية مفادها أن تسعى إلى البحث عن القوة وإثبات الذات وإثبات كيانها لكن دائما في نطاق محدد تمليه ثقافة مجتمعها وهو الزواج، فتصبح زوجة فلان، هذا الأخير الذي سيوفر لها الحماية والإعالة والإنجاب لأنه الأقوى يوفر لها أسباب البقاء والعيش، لذا نجد الأنثى في هذا النوع من المجتمعات توجه كل مساعيها إلى الاهتمام بشكلها أكثر من أي شيء آخر حتى لا تلقب بالعانسة وترضى بكل أشكال العنف الذي قد يمارس عليها حتى لا تنعت بالمطلقة وتفقد الستر وأسباب العيش، و توجه لها أصابع الاتهام فهي الكائن الضعيف.

لكن لنتوقف مهلة عند هذا الرأي ونطرح السؤال :هل ترتبط القوة دائما بمارفولوجية الكائن البشري؟ لعل هذا الاعتقاد قد ساد في مجتمعات وعصور قديمة حين كانت متطلبات العيش صعبة في ظل بيئة قاسية تحتاج إلى قوة فيزيولوجية يتمتع بها الذكر دون الأنثى ولكننا اليوم في مجتمعات استطاعت أن تخطي شوطا كبيرا في خلق بيئة أكثر تطورا وتقدما بفضل العلم، فلم يعد يعني المظهر الفيزيولوجي القوة، القوة اليوم تتجلى في الكثير من مظاهر الحياة وتأخذ أشكالا مختلفة، قوة العلم والمعرفة والتكنولوجيا والإعلام، قوة المهارات بشتى أنواعها، وهي ليست حكرا على جنس ما أو مجتمع ما، قد مكن التقدم العلمي المرأة من القوة وأتاح لها أدوارا في الكثير من مجالات الحياة ومنحها مكانة نفس التي منحها للرجل في فترات زمنية سابقة، وبرهنت أنها ليست عاجزة، المرأة أصبحت اليوم في المجتمعات الغربية رائدة فضاء وقائدة طائرات حربية وصانعة قرار ...إلا أنه في مجتمعاتنا لم نتخلص من أنماط التفكير التقليدية والقضاء أو محاربة هذه النظرة الدونية للمرأة.

ما يدعم موقفنا هي تلك الدراسات الأنثروبولوجية المتنوعة التي أوضحت أن الذكور في ثقافات كثيرة يعتقدون أنهم روحيا أعلى مقاما ومنزلة من الإناث، وأن الإناث كائنات خطيرة ونجسة وضعيفة، وأنهن غير جديرات بالثقة ونتيجة لذلك تظل الأنثى خاضعة ومستعبدة، وتقبل غالبا المبررات التي يسوغها الذكور للمحافظة على ذلك الوضع (**مارفن، هاريس (2006)، ص313**)

على العموم نقول أنه حتى في المجتمعات الغربية لازالت المرأة تكافح وتناضل ليومنا هذا من أجل الدفاع عن حقوقها تندد بكل أشكال العنف وتتظاهر ضد كل اعتداء على حقوقها، ولعل الفارق بين المرأة في المجتمعات العربية والمجتمعات الغربية يكمن أنه في المجتمعات الغربية توجد بها قوة القانون، مجتمعات تتقبل النقد وتراجع قوانينها ودساتيرها بما يضمن حقوق أفراد المجتمع، مجتمعات تنفق أموالا للدراسة والبحث في رفاه مواطنيها بدون تمييز أو تفرقة.

2–الأزمات الاقتصادية والعنف:

أشار صندوق النقد إلى أنه يمكن أن يسهم الانكماش الاقتصادي، مثل الذي سببه الوباء الحالي في تصاعد العنف المنزلي. وهذا يفاقم التكاليف الاقتصادية للعنف الأسري مقارنة بالأوقات العادية. وقد حذر صندوق النقد من أن ظاهرة العنف السري تهدد نحو 2% من الناتج الإجمالي العالمي، في الوقت الذي تكافح فيه الحكومات للخروج من الأزمات العنيفة التي خلفتها جائحة كورونا، وتسببت في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية عالميا وعلى مستوى الحكومات.

وتشير نتائج الدراسات التي أجراها الصندوق إلى أن الزيادة في العنف ضد المرأة بمقدار نقطة مئوية واحدة مرتبطة بانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بنسبة 9%. (**المنشاوي خالد، (2021)**) وذكرت النتائج أن للعنف ضد النساء والفتيات تأثيرا متعدد الأبعاد في الصحة العامة للاقتصاد على المدنيين القصير والطويل. على المدى القصير، من المرجح ن تعمل النساء من المنازل المسيئة لساعات أقل وتكون أقل إنتاجية عندما يعملن. على المدى الطويل، يمكن أن تقلل المستويات المرتفعة من العنف المنزلي من عدد النساء في القوى العاملة، وتقليل اكتساب المرأة المهارات والتعليم، وتؤدي إلى تقليل الاستثمار بشكل عام، حيث يتم توجيه المزيد من الموارد العامة إلى الخدمات الصحية ة القضائية.

وذكر الصندوق أنت الدراسات الحديثة تشير إلى تعرض أكثر من 30% من النساء في 18 دولة افريقية لأحد أشكال العنف المنزلي والأسري. وتظهر دراسات أجريت في الدول المتأثرة بصراعات أن البطالة كانت السبب الرئيسي وراء انضمام الناس إلى العصابات وحركات التمرد في حين كان الفساد والظلم والإقصاء هم المحركات الرئيسية للعنف وقالت سارة كليف من كبار كتاب التقرير " البطالة المرتفعة وانعدام المساواة يمكن أن يتضافرا مع ضعف الكفاءة الحكومية أو مشاكل الفساد والمساءلة وانتهاكات حقوق الإنسان لإفراز مخاطر الصراع والعنف". ويجد مثل هذا التفكير صدى في الاضطرابات التي تجتاح دولا في أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تكافح الحكومات من أجل البقاء.

تقودنا هذه البيانات إلى مواقف الاقتصاديين من العنف (**سينورث، دوغلاس (2016)، ص ص 55–56**)، حيث يعتقدون أن العنف مرتبط بشكل أساسي بالندرة والمنافسة وظواهر الصراع الضرورية لتحقيق أهداف البقاء. كلما زادت الموارد التي يتحكم بها الشخص، زادت القوة التي يمكنه حشدها، وكلما زادت الموارد والموارد التي يمكن للشخص استخدامها في أي وقت، انخفض مستوى العنف.

وبالتالي فإن الفرد يلجأ إلى استخدام العنف عندما تكون موارده غير كافية أو ضئيلة، وتؤكد الدلائل الأنثروبولوجية أن قلة المصادر وندرتها لاتكفي النشاط الاقتصادي الذي يبدو واضحا في أغلب المجتمعات المتقدمة مما يولد العنف كما أن استخدام الضغط والسيطرة في يد القوة الظالمة يؤدي إلى

ازدياد النشاط الاقتصادي لهذه الفئة مما يولد العنف في الفئات المحرومة اقتصاديا تتسع دائرة هذه الفئة ويصبح الوضع أكثر حدّة بسبب التوزيع غير العادل للثروة ونقص الدخل الاقتصادي والفقر والبطالة، مما يدفع هذه الفئات إلى التمرد والانخراط في سلوك غير مقبول وتوليد العنف والجريمة في المجتمع(**خضر عبد المختار، محمد(1999)، ص53**).

3–تغير المناخ، البيئة والعنف:

تكشف لنا تقديرات برنامج الأمم المتحدة أن 80% من المشردين بسبب تغير المناخ هم من النساء، وهذا ما يجعلهن أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، فالهجرة والتشريد القسري من بين أخطر آثار أزمة المناخ التي تنعكس سلبا على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وأوضح كبير المستشارين التقنيين الإقليميين ومنسق شؤون المناخ وفقر الأطفال في آسيا والمحيط الهادئ في منظمة إنقاذ الطفولة **رجي بغسل**، قائلا "على الرغم من دور النساء والفتيات الحيوي في الاقتصادات الريفية، فإن من يعشن منهن في المناطق الريفية يتأثر في الكثير من الأحيان بشكل مضاعف بالتمييز والاستغلال والعنف الجنساني. وتؤدي الأزمة البيئية إلى تفاقم أنماط التمييز والعنف القائمة أصلا ضد النساء والفتيات(**منظمة الصحة العالمية**)،(**2021**).

كما أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان **ميشيل باشيلي** أن المدافعات عن حقوق الإنسان البيئية اللواتي يعملن لحماية الأرض والمياه والطبيعة والمجتمعات المحلية يعرضن حياتهن للخطر، حيث يتم تجريمهن وإسكاتهن وتهديدهن ووصمهن بالعار، وهن أكثر عرضة للعنف الجنساني. لا بل للقتل في كثير من الأحيان(**نيراجان ،أجيت** ،(**2021**)). وخلص العلماء الذين أجروا مراجعة بشأن تأثيرات المناخ إلى أن الأفراد الذين يعانون من تهميش داخل مجتمعاتهم بسبب الجنس يعتبرون الأقل قدرة على التكيف مع ظاهرة التغير المناخي، أو مع مواجهة تداعياتها.

وبشكل عام، فإن المرأة تعاني من نقص في الموارد المالية والفرص فيما لا تحظى بالأولوية من قبل صانعي السياسات خاصة أن معظمهم من الرجال.، وعلى وقع كل هذه المعطيات، فإن النساء يصبحن الأكثر عرضة لمواجهة التمييز بمعدل أكبر في فترات الجفاف ترغمهن على السير لمسافات أبعد لجلب الماء ما يجعلهن عرضة أكبر لجرائم العنف الجنسي، وخلال الفيضانات تكون المرأة الأكثر تضررا من نقص خدمات الصرف الصحي ما يشكل خطرا عليهن.

على ضوء هذه المعطيات يتضح لنا جليا أثر البيئة وتغير المناخ على المجتمع، حيث الإضرار بهذه البيئة استجابة للتطورات التقنية ونمو الاقتصاد يؤثر سلبا على أفراد دون آخرين ويعرضهم للعنف، ولعل أبرز النظريات السوسيولوجية التي تناولت موضوع البيئة هي:

4–النموذج البيئي الجديد: قدم كل من (وليم كاتون ودنلوب)نموذجا جديدا لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل " نموذج التميز الإنساني الذي سادت التفسيرات الاجتماعية السابقة،

وقد اعتمدت حجة كاتون ودنلوب على أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر للمجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي ومركزه، بكل ما يرافق هذه النظرة من استخدامات للبيئة والسيطرة عليها، وحل مشاكلها بالإنسان ومنجزاته، وبغرض خدمة الإنسان دون اعتبار للعناصر البيئية الأخرى، أو الاهتمام بما يؤدي ذلك إلى تقليل قدرة الأرض على استيعاب التلوث وامتصاصه، وبحق الكائنات الحية الأخرى بالعيش في جو خال من التلوث.

نتيجة لذلك طور كاتون ودنلوب نموذجا جديدا منافسا يحتوي على أربعه مبادئ أساسية (**الصغير، صالح بن محمد.(2009)، ص78**) :

1– على الرغم من اتصاف الإنسان بصفات خاصة ومميزة، كالثقافة والقيم والتكنولوجيا، إلا أنه واحد من أنواع كثيرة تعتمد على بعضها البعض في النسق البيئي الكبير.

2– إن العلاقات الإنسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط، ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب النتائج وما يترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية، وعليه فإن الأفعال الإنسانية الهادفة لها الكثير من النتائج غير المقصودة، أو مايسمى بالوظائف الكامنة.

3– يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيودا حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية

4– رغم أن كثيرا من قدرة الإنسان على الاختراع والقوة المستوحاة أو المستقاة من عدة اختراعات، قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة، إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها.

5– نلحظ أن كل من كاتون ودونلب ركزا على إعطاء كل طرف حقه في العملية التفاعلية بين الإنسان والبيئة وأن علاقاته الإنسانية لا تتأثر بالاجتماع والثقافة فقط، وإنما تتأثر بالحيز البيئي.

وقد اهتم الأنثربولوجي **مارفن هاريس** بتأثير العوامل الديموغرافية وعوامل الإنتاج على النظام الاجتماعي الثقافي، باعتبارها مساهمة بشكل أساسي في تحديد الهيكل الاجتماعي للمجتمع وثقافته، ويطرح تساؤله: "لماذا يقوم الناس بحل مشاكلهم الاقتصادية برفع وتيرة الإنتاج؟ ويجيب أنه من الناحية النظرية، فإن الطريقة الأسهل لتحقيق نظام غذائي عالي المردود، وحياة نشطة طويلة خالية من الكدح والتعب، ليست في زيادة الإنتاج، بل في تقليص عدد السكان. وإن حدث لسبب ما شيء خارج سيطرة البشر– ولنقل تغير مناخي غير مرغوب فيه– انخفضت إثره حصة كل فرد من الموارد الطبيعية إلى النصف، فلن يحتاج الناس إلى محاولة العمل بجهد مضاعف لتعويض النقص. بدلا من ذلك عليهم أن يخفضوا عدد سكانهم إلى النصف، أو كما يجد ربي القول– قد تمكنوا فعلا من القيام بذلك حيثما لم يكن في الأمر مشكلة لأحد"(**مارفن، هاريس، (مرجع سبق ذكره)،ص ص75–77**)، تتطلب معالجة الأزمة البيئية تغييراً شاملاً في نظام القيم، فضلاً عن إعادة تنظيم المجتمع، حيث

يستحيل خلق مجتمع عادل بيئيًا واجتماعيًا، خاصةً عندما تتأثر الحياة الاجتماعية بقوى النمو الاقتصادي والرفاهية القياسية، يؤكدون أن الإصلاحات التكنولوجية في المجتمعات الصناعية ضرورية، ولكنها صالحة مع التغييرات في القيم.

خاتمة:

إن العنف ليس ظاهرة اجتماعية فقط، وإنما هي ظاهرة ثقافية كذلك، فجذور العدوان في شخصية الفرد قد تجد مصدرها فيما تلقاه من صور وافكار وقيم أثناء مراحل تنشئته في مختلف مؤسسات التنشئة والتعليم، باعتبار التنشئة الاجتماعية والتربوية تتيح نقل القيم والمعارف والمعتقدات من جيل إلى آخر، وتلعب دورا محددا في مدى انتشار العنف في المجتمع. لذلك ففي المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الجريمة والعنف يكون الفرد عرضة لتأثيرات هذه الظواهر والفاعلين فيها، وقد تزداد ميولات الفرد إلى العنف؛ بينما المجتمعات التي تنخفض فيها درجات العنف، وتجنح فيها المؤسسات إلى تغليب السلم والتعاون والنزاهة والتسامح، قد توفر بيئة ايجابية لابتعاد الأفراد على تبني العنف ونبذ مظاهره وقيمه. نؤكد على أن المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني لها المسئولية الأكبر في حماية المجتمع الإنساني من التلوث البيئي ودور الأنظمة والقوانين البيئية في الحد من انتشار التلوث البيئي وضبط توازنه. وعلى الأسرة التي تمثل الحيز الأول للتنشئة الاجتماعية أن تغير من ثقافتها تجاه الفتيات بالحرص على تعليمهن وتشجيعهن على أن يصبحن متحررات ماديا وأن يشاركن في الإنتاج الاقتصادي والاهتمام بتطوير مهارتهن والمشاركة في اتخاذ القرار بدل أن يحصر دورهن في الإنجاب وهو وظيفة بيولوجية، نطمح أن تكون النساء أكثر نضجا فكريا يؤدين وظائف تعطي قيمة مضافة للمجتمع وتساهم في تنميته.

نلحظ أن كل من كاتونودونلب ركزا على إعطاء كل طرف حقه في العملية التفاعلية بين الإنسان والبيئة وأن علاقاته الإنسانية لا تتأثر بالاجتماع والثقافة فقط، وإنما تتأثر بالحيز البيئي.

المراجع:

1. بورديو، بيار(2009) **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
2. توفيق إبراهيم، حسين (1999). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
3. خضر عبد المختار، محمد (1999) **الاغتراب و التطرف نحو العنف**، الأردن: دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع.
4. دوي، أحمد زكي (2009). ***معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية*** *(إنجليزي- فرنسي – عربي)* ، بيروت: مكتبة لبنان

5. سيد أحمد منصور، عبد المجيد(2003) **سلوك الإنسان بين الجريمة، العدوان،الإرهاب**، القاهرة: دار الفكر العربي
6. سينورث، دوغلاس وآخرون (2016) **في ظل العنف:السياسة والاقتصاد و مشكلات التنمية**، ترجمة كمال المصري، الكويت: عالم المعرفة.
7. فرج عبد القادر، طه (1993)، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي: الكويت: دار سعاد الصباح
8. فيليب وآخرون (1975) المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي.
9. الصغير، صالح بن محمد (2009) **الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع البيئي و دورها في الأبحاث البيئية**: "دراسة نظرية"، السعودية: جامعة الملك سعود .
10. العياشي، عنصر"تأليف مجموعة من الباحثين الفرنسيين،(2012) ، المجتمع و العنف:الجزائر ، **إنسانيات ،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية**، العدد2000/10 تاريخ الإطلاع 2022./02/11 متاح على: **https://Journal.Openedition.org/Insanyat/8147. 2012/10/31. على الساعة14:45**.
11. الوريكات، عايد عواد (2008) نظريات علم الجريمة:الأردن،دار الشروق للنشر و التوزيع.
12. المنشاوي، خالد **العنف المنزلي يهدر اثنين في المائة من الاقتصاد العالمي**، تاريخ الإطلاع 2022/09/30 متاح على**https://www.imf.org**.تاريخ 26/11/2021 على الساعة17:13
13. مارفن، هاريس (2006)، ***التحريم التقديس: نشوء الثقافات و الدول***، ترجمة: أحمد محمود، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
14. مفوضية الأمم المتحدة، مكتب حقوق الانسان، (2021)**العنف ضد المرأة**، تاريخ الإطلاع2022/05/12 متاح على:**https://www.un.org** على الساعة 13:53
15. منظمة الصحة العالمية.(2021)، ***كوفيد 19 يفاقم العنف ضد النساء***، تاريخ الإطلاع2022/08/03 ،*متاح* على: **https://www.a awsat.com**، على الساعة 11:36
16. نيراجان، أجيت ،**لماذا تدفع المرأة ضريبة التغير المناخي أكثر من الرجل؟** تاريخ الإطلاع 2022/08/09 متاح على: **https://www.dw.com**. 2022/06/04 على الساعة 13:12
17. هلا، الصالحين(2021) **العنف الإلكتروني:مفهومه،و أشكاله،و أكثر**، تاريخ الإطلاع2022/08/24متاح على **https://bunean.com**. 2021/12/05على الساعة13:00
18. Blum,Gabriella and Wittes, Benjamin (2015). **The Future of Violence: Robots and Germs, Hackers and Drones : Confronting the New Age of Threat**.New-York: Basic Books
19. Collectif. (1989**) . Lutter autrement, pour une action non violente, responsable et efficace: des chrétiens s'expriment**: Paris, Nouvelle Cité.
20. Ehrenberg, Alain, (1995) **L'individu incertain**: Paris, Hachette
21. Lasserre, Jean, (2000) **Les chrétiens et la violence**, Lyon, Olivétan
22. Weber, Max, (1995) **Economie et Societé**, Paris : Plon Pocket
23. Roché, Sebastian, (1996)**, La societé incivile. Qu'est-ce que l'insécurite?:**Paris, Seuil